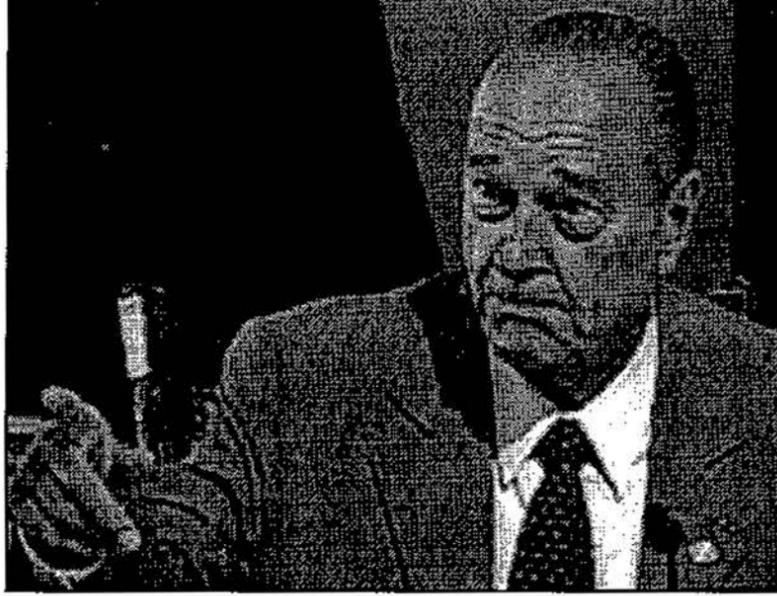


المصدر: شبكة محيط الاخبارية

التاريخ: ٣١ اكتوبر ٢٠٠٥

المعارضة السورية تطالب باستقالة الأسد وتوقعات بفرض عقوبات على دمشق



نيويورك: من المرجح أن يصوت مجلس الامن الدولي الذي يضم 15 دولة يوم الاثنين على مشروع قرار يهدد سوريا بعقوبات اقتصادية ما لم تتعاون تماما مع التحقيق الذي

تجريه الامم المتحدة في حادث اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري. وكان المجلس وافق على طلب من لبنان بتشكيل لجنة تولى رئاستها المدعي الالمانى ديتليف ميليس للتحقيق في اغتيال الحريري. ويهدد المشروع في أبرز نقاطه بفرض عقوبات اقتصادية على سوريا اذا لم تتعاون دمشق "بغير شروط" مع لجنة التحقيق الدولية التي يرأسها ميليس. ويشمل التعاون ان تحتجز سوريا اي مسؤولين او غيرهم من الافراد تشتهب لجنة التحقيق التابعة للامم المتحدة في "تورطهم في التخطيط او الرعاية او التنظيم او التدبير لهذا العمل الارهابي" واتاحة استجوابهم وتستطيع لجنة التحقيق الدولية تحديد المكان والظروف التي سيستجوب فيها مسؤولون سوريون.

كما يشمل مشروع القرار فرض حظر على السفر للخارج وتجميد الاصول بالنسبة للافراد الذين ذكرت اللجنة او الحكومة اللبنانية انهم مشتبه بهم في التخطيط او التنظيم او التنفيذ لعملية الاغتيال.

لكن تلك العقوبات التي ستفرض على الافراد تخضع لموافقة لجنة جديدة تابعة لمجلس الامن يشارك فيها جميع اعضاؤه الخمسة عشر. ويحق لاي عضو الاعتراض على اي اسم. كما يمكن قبول استثناءات لاسباب

انسانية.

وتسعى الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وهي الدول الثلاث التي ترعى مشروع القرار إلى اعتماده بالاجماع. وعارضت روسيا والصين فرض عقوبات لكن الدبلوماسيين لا يتوقعون ان تستخدم حق النقض (الفيتو) الذي تتمتعان به خلال اجتماع المجلس.

على صعيد آخر طالب رياض الترك عضو اللجنة المركزية لحزب الشعب الديموقراطي السوري الرئيس بشار الأسد ورئيس وزرائه إلى تقديم الاستقالة. مشيراً إلى أن ذلك ربما يسببهم في إخراج سوريا من المأزق التي وضعت فيه. من ناحية أخرى، انتقد مجلس الشعب السوري تقرير لجنة التحقيق الدولية في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري مفنداً في التقرير ما وصفه بالتناقضات والمخالفات القانونية.

واعتبر أن التقرير يهدف إلى تحقيق غايات سياسية وليس الوصول إلى الحقيقة في جريمة اغتيال الحريري. وكان وليد المعلم نائب وزير الخارجية السوري قد قام أمس الأحد بجولة في دول الخليج لحشد التأييد العربي عشية اجتماع يعقده مجلس الأمن الدولي لبحث فرض عقوبات على دمشق فيما يتصل بمقتل رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري.

وفي محاولة فيما يبدو لتجنب الموافقة على مشروع قرار صارم من مجلس الأمن تدعمه الولايات المتحدة وفرنسا بدأت سوريا تحقيقاتها الخاصة يوم السبت في مقتل الحريري.